# دور المرافقة المقاولاتية في تعزيز روح المقاولاتية وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

**أ. مسيخ أيوب**
**جامعة سكيكدة**

ملخص:

تقوم فكرة هذا البحث على التعريف بأحد أحدث الأساليب والسياسات التي تتبعها الدولة بغرض تنشيط عملية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة ومحاربة البطالة من أخرى، وذلك من خلال جملة من الوكالات المساندة وهو أسلوب المرافقة المقاولاتية الذي يعنى بدعم ومساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من مجرد أفكار وأراء إلى حقيقة مجسدة في الواقع عن طريق الامتيازات والتحفيزات الممنوحة، بالإضافة إلى وصاية الدولة على هذه المشروعات حتى تتمكن من كسب الخبرة اللازمة في السوق بما يمكنها من الاستقرار والديمومة. وتنبع أهمية الدراسة من خلال الأهمية القصوى التي تحظى بها هذه المؤسسات التي أضحت تلعب دورا فعالا في الاقتصاديات العالمية المتقدمة والنامية، من حيث كونها أداة هامة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى أهمية ومساهمة هيئات المرافقة في تعزيز روح المقاولاتية ومساعدة المنشآت على الانطلاق والنمو والاستقرار. وفي هذا الصدد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي القائم على رصد عناصر الظاهرة وإخضاعها للتحليل والتفسير. لنخرج بجملة نتائج أبرزها أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يشهد توسعا مستمرا يتجلى أساسا في تطور القطاع الخاص، كما أن هذا هيئات المرافقة المقاولاتية المنشأة تلعب دورا هاما في خلق ونشر روح المبادرة والمقاولة من خلال تقديم الدعم اللازم لأصحاب الأفكار الإبداعية بغية تجسيدها.

الكلمات المفتاحية: المرافقة المقاولاتية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، روح المقاولة، الجزائر.

مقدمة:

أضحى موضوع المقاولاتية وإنشاء المؤسسات يحتل أهمية كبيرةً ومتزايدةً في الوقت نفسه، سواء أكان ذلك بالنسبة للاقتصاديات الصناعية أو النامية، وعلى وجه الخصوص في ظل تحديات النظام الاقتصادي العالمي الحديث وما انبثق عنه من تغيرات شملت كل الأصعدة، حيث أضحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رافدا فعليا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال دورها المتزايد في إنتاج وخلق الثروة من جهة وخلق فرص عمل من أخرى.

بيد أن الولوج إلى عالم الأعمال بما يتضمنه من متغيرات عدة وعراقيل جمة، وكذا في ظل حدة المنافسة وسرعة التغير أضحى يستوجب الخبرة والدعم، فرغم وجود الفكرة الجيدة والمهارات المقاولاتية إلا أن تواجد بعض العقبات يمكن أن يوقف أو يؤجل التوجه نحو ميدان ريادة الأعمال، ويكفي في ذلك ما تبرزه العديد من الإحصائيات التي تدل على أن النسبة الكبيرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تخرج من السوق خلال السنوات الأولى من بداية نشاطها تندرج ضمن المؤسسات غير المستفيدة من الدعم والمرافقة، وبالتالي فان عملية مرافقتها ودعمها يعد أمرا ضروريا للغاية.

وفي هذا الصدد عمدت العديد من الدول والحكومات على إنشاء هيئات وأساليب من شأنها دعم ومرافقة المقاولاتية وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتبني برامج لراعيتها تعمل على نشر روح المبادرة والعمل الحر، وضمان البيئة المناسبة لنجاح وديمومة هذه المؤسسات.

وانطلاقا من كل ما سبق يمكن طرح التساؤل الجوهري التالي:

ما مدى مساهمة المرافقة المقاولاتية في تفعيل عملية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونشر الروح المقاولاتية في الجزائر؟

فرضيات البحث: ينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها التالي:

يلعب أسلوب المرافقة المقاولاتية دورا فعالا في نشر الروح المقاولاتية وتنشيط حركة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

أهمية البحث: اكتسب البحث أهميته من خلال الأهمية القصوى التي يحظى بها موضوع المقاولاتية وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي أضحت تمثل إحدى أهم قاطرات النمو الاقتصادي للدول المتقدمة منها والنامية، فقد ساهم هذا الصنف من المؤسسات في التقليص من نسبة ومعدلات البطالة، زيادة الناتج الداخلي الخام، وتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة، خاصة في ظل المتغيرات السياسية والاقتصادية التي يعيشها العالم العربي عموما والمحلي خصوصا. إضافة إلى إلى أهمية هيئات المرافقة المقاولاتية المنشأة في سبيل دعم ومساعدة المنشآت الصغيرة على الانطلاق ومن ثم النمو والاستقرار.

هدف البحث: يهدف البحث بشكل أساسي إلى التعريف بأسلوب المرافقة المقاولاتية والأهمية التي يحظى بها في الجزائر، وكذا إلى إبراز الدور الذي يمكن أن يلعبه هذا الأسلوب في سبيل نشر وتعزيز الوعي المقاولاتي بما يزيد من حركية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

منهج البحث: اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي القائم على رصد عناصر الظاهرة وإخضاعها للتحليل، وذلك بما يتناسب وطبيعة الدراسة، وذلك بالاعتماد على النصوص التشريعية ومصادر رسمية من الوزارة الوصية، إضافة إلى بعض المراجع الأخرى ذات الصلة.

هيكل البحث: تم تقسيم البحث إلى محورين أساسيين سبقتهما مقدمة احتوت إشكالية وهدف ومنهج البحث، وتلتهما خاتمة تضمنت بعض النتائج والتوصيات، تضمن الأول أساسيات ومفاهيم حول المرافقة المقاولاتية، أما الثاني فقد احتوى دور أجهزة المساندة كهيئات مرافقة في نشر الروح المقاولاتية ودعم عملية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المحور الأول: أساسيات حول المرافقة المقاولاتية

1-3-مفهوم عملية المرافقة:

تتعلق المرافقة المقاولاتية بشكل عام بسيرورة تعمل على نقل شخص ما من حالة لأخرى ومساعدة حاملي الأفكار على تحويل أفكارهم إلى مشاريع فعلية .[1] وفيما يلي سنحاول تقديم جملة من التعريفات:

فقد عرفت المرافقة على أنها علاقة أو سيرورة خاصة تعمل على التكيف مع كل وضعيات خاصة ومع طبيعة العلاقة في حد ذاتها.[2] هذا وتشير الباحثة "Catherine Leger Jarniou" بأن مصطلح المرافقة شائع الاستعمال وفي حالات متعددة، وقد يشمل معنى: الاستشارة، النصح، التدريب. حيث تتعلق المرافقة بسيرورة تعمل على نقل فرد من وضعية إلى أخرى من أجل التأثير عليه ليتخذ قرار، ويحتفظ المنشئ باستقلاليته، ولا يأخذ المرافق مكان المنشئ في مجال اتخاذ القرار، بل يتوقف دوره على مساندة حاملي المشاريع أو حاملي الأفكار لإيجاد مسار لهذه الفكرة حتى تتحول إلى مشروع فعلي وبالتالي إنشاء مؤسسة.[3] ويعتبر التعريف الأكثر شمولا لمهنة المرافقة هو الذي اقترح من طرف(André Letowski) ، وهو مسؤول عن الدراسات في وكالة إنشاء المؤسسات بفرنسا (APCE) في مذكرة داخلية أعدها، إذ نجده قد عرفها على أنها " تجنيد للهياكل والاتصالات والوقت من أجل مواجهة المشاكل المتعددة التي تعترض المؤسسة، ومحاولة تكييفها مع ثقافة وشخصية المنشئ". [4]أي أن مهنة المرافقة تتعلق بإتباع سيرورة تنطلق من استقبال الأفراد الذين يرغبون في إنشاء

مؤسسة، ثم تقديم خدمات تتناسب وشخصية كل فرد، وفي الأخير متابعة المؤسسة الفتية لفترة (مدتها حسب طبيعة المرافقين).

2-3 أنماط أجهزة المرافقة:

تشير (Catherine Leger Jarniou) إلى أن التي تستفيد من دعم تستمر لفترة أكبر من المؤسسات الأخرى، ولهذا الدعم الأثر الإيجابي أيضا على تطور مردودية المؤسسات الفتية، وهذا ما أدى إلى تنامي عدد وأشكال هيئة المرافقة على المستوى العالمي، وبدعم من طرف الهيئات المحلية. ويمكن أن تكون هذه لمرافقة مهنية أو غير مهنية (مثل العائلة والأصدقاء) التي عادة ما تأتي في المرتبة الأولى.[1] يمكن أن تأخذ المرافقة أشكال متعددة حسب مصدرها، وطبيعتها ومستوى تدخلها، ومدتها والقطاع الذي تهتم به، ويمكن حصر أهم الفاعلين في المرافقة في العديد من الهيئات نذكرها كما يلي:

- ✓ الدولة والهيئات المحلية: نجد حاليا أن الدول المتطورة تشهد حركة واسعة للمساعدات المالية، وتنظيم المسابقات، ومنح تسهيلات مختلفة من أجل مساعدة المنشئ. أما في الدول النامية فيبقى هذا الموضوع تقريبًا نظريًا فقط نتيجة لتأخر تطبيق القرارات الوزارية، وغياب استراتيجية عامة تعنى بالمؤسسات الصغيرة، والتي قد تظهر في شكل اضطرابات ناتجة عن عدم التكوين الجيد للأعوان المعنيين بالمرافقة.
- ✓ التنظيمات المالية: تلعب التنظيمات المالية دورًا هامًا فيما يتعلق بالدعم المالي والاستشاري، فهي تساهم في إنجاز الملفات المالية والدراسات اللازمة لحاملي المشاريع وأيضًا في مجال منح القروض.[2] إضافة إلى ذلك توجد مؤسسات رأس المال المخاطر، والتي عادة ما تمنح أموالاً للمؤسسات الجديدة التي تتميز بقدرة عالية على النمو، رغبة في الحصول على أرباح عالية مستقبلاً.[3]
- ✓ حاضنات المؤسسات: حسب المجلس الأوروبي حاضنة المؤسسات هي عبارة عن مكان يلجأ إليه حاملي إنشاء فكرة مؤسسة جديدة، وهدفها هو رفع حظوظ النمو ومعدل بقاء هذه المؤسسات، مما يسهم بشكل كبير في التنمية المحلية وخلق مناصب للعمل، ويأتي في درجة أقل جذب الاهتمام نحو التوجهات التكنولوجية.[4]
- ✓ مشتلة المؤسسات: تعتبر مشتلة المؤسسات أحد أجهزة المرافقة المكملة لدور ومهام الحاضنات. وتعرف على أنها الهيئة التي تهتم باستقبال واستضافة حاملي المشاريع في المراحل الأولى من حياة المؤسسة (عادة الأربع سنوات الأولى) أي بعد إنشائها. وتتكفل المشتلة بمرافقة حامل المشروع، وتوفير الخدمات الاستشارية، إضافة إلى مهمة استضافة المؤسسة الفتية.[5] وبذلك تختلف الحاضنة عن المشتلة في كون الأولى تتكفل باستقبال ومرافقة حاملي المشاريع والأفكار عند قيامهم بإنشاء مؤسساتهم، أما الثانية فيتمثل دورها في استضافة المؤسسات المنشأة حديثا.[6]
- ✓ نزل المؤسسات: قد تصل مهلة إنشاء مؤسسة واستقرارها الفعلي خمسة عشرة سنة، لهذا تقوم المشتلة باستعمال طريقة الإيجار المؤقت (عادة خلال كل 23 شهر) حتى تتجنب خطر بيع أو التصرف في المحلات من طرف المؤسسات التي تم استضافتها، لهذا جاء نزل المؤسسات الذي يقوم بإمضاء عقد إيجار عادي (عادة لفترة 48 شهر) مع المؤسسة التي تخرج من المشتلة مع متابعة مرافقتها. كما يوجد نمط آخر من أجهزة المرافقة والشبيه للمشاتل يعرف بمراكز الأعمال التي تعبر عن مراكز لتوطين المؤسسات الجديدة، وتمنح خدمات مختلفة مثل الهاتف والفاكس...إلخ، إضافة إلى توفير أماكن جديدة لإقامة مؤسسات جديدة، وتختلف هذه المراكز عن المشاتل في كون هدفها الأساسي هو الربح، وتتطلب بذلك تسديد إيجار معتبر من قبل المؤسسات المستضافة، يتناسب وهذه الأماكن.[1]

- ✓ المنظمات غير الحكومية: تعرَّف المنظمات غير الحكومية على أنها "علاقات تجمع بين فاعلين غير تابعين للحكومات" تهدف هذه المنظمات أساسا إلى تحقيق التنمية.[2] أما المنظمات غير الحكومية الخاصة بدعم المؤسسات الصغيرة فهي تنظيم مسجل رسميا ومعرف بوضوح يجمع فئة من الأفراد أو الجمعيات العمومية. وتتميز بعدم وجود عقد تأسيسي على أنها هيكل حكومي رسمي، وأنها لا تهدف للربح المادي، كما أنها تدفع بكل جهودها من أجل تنمية القطاع الخاص، وروح المبادرة، إضافة إلى إسهامها في تحويل التكنولوجيا والتجديد من الدول المتقدمة اقتصاديا إلى الدول التي هي في إطار الاقتصاد الانتقالي، وإلى دول العالم الثالث.
- ✓ الإفراق: يعتبر الإفراق أحد الأشكال الجديدة التي بدأت تأخذ موقعها في مجال مرافقة المؤسسات الصغيرة، إذ يتمثل في قيام مؤسسة ما بدفع عمالها إلى إنشاء مؤسساتهم الخاصة، ومنحهم مساعدات مالية ودعم إمدادي، إضافة إلى متابعة المؤسسة الجديدة، مع الحق في الرجوع إلى الوظيفة في حالة الفشل. [3]
- ✓ الامتياز التجاري: يعبر الامتياز التجاري عن إمكانية قيام صاحب المشروع بإنشاء مؤسسة تنشط في قطاع ما، من خلال الاستفادة من قوة مؤسسة قديمة،[4] حيث يستفيد أساسًا من استغلال علامة تجارية جد معروفة لدى الزبائن وأيضا لدى البنوك، ومن كل الآثار الإيجابية الناتجة عن هذا النوع من العقود (الشهرة والسعر، وأثر التعاضد، والتجديد، والمهارات،...).[5]إضافة إلى الحصول على الحماية من المنافسة في منطقة تواجد المؤسسة الجديدة.[6]

المحور الثاني: دور أجهزة المساندة كهيئات مرافقة في نشر الروح المقاولاتية ودعم عملية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المرافقة المقاولاتية من أهم العوامل المؤثرة في نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فنسبة الديمومة للمقاولين المرافقين والمدعمين مقاولاتيا أكبر بكثير من غيرهم. وفي عذا الصدد عمدت الحكومة الجزائرية إلى استحداث جملة من الهيئات المرافقة للمقاول الجزائري بغية تدعيم الفرد لتحويل فكرته الإبداعية إلى منتوج حقيقي، ومساعدته في بداية مرحلة نشاطه بغية النمو والاستمرار. وفيما يلي نبرز أهم مؤسسات وهيئات المرافقة المقاولاتية وإنجازاتها في الجزائر كما يلي:

1-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI):

هي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.[7] تم إنشاؤها بموجب القانون رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، في شكل شباك وحيد غير ممركز موزع محليا عبر 48 ولاية على مستوى الوطن يخول للوكالة القيام بكل الإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتسهيل تنفيذ مشاريع الاستثمار، والتي تتمحور حول إنشاء مؤسسات جديدة، وإعادة تأهيل وهيكلة المؤسسات، والمساهمة في رأسمال الشركة؛ إضافة إلى توسيع القدرات الإنتاجية، وكذا المساهمة الكلية أو الجزئية في عملية خصخصة بعض المؤسسات العمومية.

المزايا الممنوحة من خلال الاستثمار في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: يستفيد المستثمر في إطار الوكالة من مجموعة المزايا كالإعفاء من تسديد الرسوم الجمركية والرسم على القيمة المضافة المطبقة على السلع غير المستثناة ( non exclus) المستوردة، والداخلة مباشرة في إنجاز المشروع الاستثماري، والإعفاء من (IBS) و(TAP) والضريبة العقارية لمدة 10 سنوات، إضافة إلى إمكانية توفير امتيازات أخرى (تأجيل العجز وفترة الاستهلاك)، وتطبيق حقوق ثابتة فيما يتعلق بالتسجيل بمعدل مخفض 2 % بالنسبة لعقود تأسيس المؤسسة ورفع رأس المال. [1]

أعمال الوكالة فيما يتعلق بترقية المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: والتي يمكن إبرازها من خلال الآتي:

الجدول رقم (1): حصيلة المشاريع الاستثمارية المصرحة بها لسنة 2015م حسب قطاع النشاط

| قطاع النشاط | عدد المشاريع | % | القيمة بمليون دج | % | مناصب الشغل | % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| النقل | 2572 | 32.35 | 174327 | 11.83 | 13710 | 9.57 |
| الصناعة | 2124 | 26.72 | 755397 | 51.27 | 69772 | 48.68 |
| الزراعة | 244 | 3.07 | 53498 | 3.63 | 5144 | 3.59 |
| البناء | 1468 | 18.47 | 126371 | 8.58 | 21449 | 14.96 |
| الصحة | 134 | 1.69 | 30489 | 2.07 | 3546 | 2.47 |
| السياحة | 232 | 2.92 | 139180 | 9.45 | 12860 | 8.97 |
| الخدمات | 1176 | 14.79 | 194152 | 13.18 | 16849 | 11.76 |
| المجموع | 7950 | %100 | 1473414 | %100 | 143300 | %100 |

المصدر: http://www.andi.dz، (2016/04/23).

حيث يلاحظ من الجدول أعلاه أن غالبية المشاريع الاستثمارية المسجلة والمصرح بها في إطار ANDI لسنة 2015م متعلقة بقطاع النقل بنسبة 32.35% من إجمالي المشاريع المصرح بها، والذي يخلق 13710 منصب عمل بنسبة 9.5% من إجمالي المناصب المولدة. ليأتي في مرتبة ثانية القطاع الصناعي بنسبة 26.72% من إجمالي المشاريع المصرح بها، والذي يولد ما نسبته 48.68% من إجمالي مناصب العمل. كما تشير الأرقام أساسية لسنة 2015م بأن غالبية المشاريع المصرح بها استحوذ عليها القطاع الخاص بنسبة 98 % من إجمالي المشاريع المصرح بها (7788 مشروع)، والتي استطاعت خلق ما نسبته 91% من مناصب الشغل المصرح بها. كما تبرز الإحصائيات أيضا بأن أكبر حصة فيما خص المشاريع الاستثمارية المسجلة والمصرح بها في إطار ANDI تعلقت بعملية إنشاء المؤسسات بنسبة 58.34% (4638 مؤسسة منشأة) استطاعت إنشاء 92441 منصب شغل (64.5 من الإجمالي) لتأتي بعدها عملية التوسيع بنسبة 39.43% تمكنت من خلق 48908 منصب شغل (34.12 من الإجمالي). هذا وينبغي الإشارة إلى أن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار اعتبرت أن ما نسبته 90% من المشاريع الاستثمارية يمثل عمليات إنشاء لمؤسسات صغيرة، الأمر الذي إن دل على شيء فإنما يدل على التوجه والاهتمام الكبير للحكومة الجزائرية نحو تعزيز الروح المقاولاتية لدى الشباب وتشجيع عملية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2 الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، هي هيئة ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أنشئت في عام 1996م بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417ه الموافق ل 8 سبتمبر 1996م.[1] خلفا لما يسمى بصندوق مساعدة تشغيل الشباب (FAEJ).[2] وجاءت هذه الوكالة في إطار تدعيم الروح المقاولاتية لدى الشباب الجزائري العاطل عن العمل والبالغ من العمر من (19-35) والحامل لأفكار مشاريع تمكنهم من خلق مؤسسات، ويمكن أن يصل السن إلى 40 سنة بالنسبة لمسير المؤسسة على أن يتعهد بتوفير (3) مناصب عمل دائمة.

المزايا الممنوحة في إطار الوكالة: يستفيد الشباب البطال الحامل للمشاريع الاستثمارية في إطار الوكالة من جملة المزايا التالية:

الامتيازات الضريبية الممنوحة: تمنح الوكالة بعض الامتيازات الجبائية في شكل إعفاءات تمس مختلف مراحل إنجاز المشروع الاستثماري، حيث تعفى المؤسسة الصغيرة أو المقاول المستفيد من دعم الوكالة من "TVA" لاقتناء التجهيزات والخدمات

الداخلة مباشرة في تجسيد المشروع، و حقوق التسجيل فيما يتعلق بالعقود التأسيسية للمؤسسات الصغيرة، وكذا الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات، إضافة إلى امتيازات جبائية أخرى.[3]

الامتيازات المالية: والمتمثلة في الإعانات المالية المقدمة من طرف الوكالة للشباب أصحاب المشاريع والتوجه المقاولاتي بغية دعمهم في تجسيد أفكارهم المقاولاتية، وهنا تمنح الوكالة الإعانات المالية التالية:

الجدول رقم (2): مبلغ الاستثمار ومستوى الامتياز الممنوح في إطار ANSEJ

| البيان | نسبة المساهمة الشخصية | | نسبة القرض البنكي (بدون فائدة) | | نسبة القرض عديم الفائدة (الإعانة) |
|---|---|---|---|---|---|
| أقل أو يساوي 02 مليون دج | %5 | | %70 | | %25 |
| ما بين 02 إلى 10 ملايين | منطقة عادية | منطقة خاصة | منطقة عادية | منطقة خاصة | |
| | %10 | %8 | %70 | %72 | %20 |

المصدر: المواد 3،4، 11، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 54، 10 سبتمبر 2003، ص: 11.

حيث نلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن الدولة الجزائرية وفي إطار استراتيجية دعم الروح المقاولاتية لدى الشباب وترقية عملية إنشاء المؤسسات الصغيرة، عمدت إلى إنشاء هذه الوكالة التي تدعم المقاول ب 20، 25% من حجم الاستثمار كإعانة، إضافة إلى منحه قرض وبدون فائدة تتراوح نسبته 70، 72% حسب منطقة الاستثمار، وهو الأمر الذي إن دل على شيء فإنما يدل على توجه الحكومة الرامي أساسا إلى بعث الروح المقاولاتية بين فئة الشباب. هذا ولا ننسى امتياز مالي آخر والمتمثل في تخفيض نسب الفوائد على القروض البنكية المقدمة في إطار الوكالة، حيث تعادل نسبة التخفيض 100% من المعدل المدين المطبق في البنوك والمؤسسات المالية بعنوان المشاريع الاستثمارية المنجزة في كل ميادين النشاطات.[1] حيث نلاحظ بأن الحكومة الجزائرية وبغية خلق وتعزيز الروح المقاولاتية وتكوين توجه ريادي لدى الشباب الجزائري عمدت إلى تخفيض نسب الفوائد على القروض البنكية إلى نسبة 100% بمعنى إلغائها، بعد أن كانت نسبة التخفيض 50، 75% على التوالي بالنسبة للاستثمار في مناطق عادية وخاصة. 75،90% عند الاستثمار في مجالات الفلاحة والري والصيد البحري على وجه الخصوص.

لكن مستويات الامتياز فيما يتعلق بالمساهمة الشخصية والإعانة قد تغيرت في السنوات الأخيرة حيث تمحورت في صيغتين أساسيتين للتمويل، فإذا تكلمنا عن التمويل الثلاثي فإنه في حالة كون تكلفة الاستثمار أقل أو يساوي 5 ملايين دينار تكون الصيغة (1، 29، 70%)، أما إذا انحصرت التكلفة بين 5و10 ملايين دينار فإن الصيغة تصبح (2، 28، 70%). أما إذا كان الحديث عن التمويل الثنائي، فإن الصيغة تكون (71، 29%) إذا كانت تكلفة الاستثمار أقل أو يساوي 5 ملايين دينار، أما إذا انحصرت التكلفة بين 5و10 ملايين دينار فإن الصيغة تصبح الصيغة (72، 28%). وهنا يبرز جليا توجه الدولة الاستراتيجي نحو تسهيل عملية إنشاء المؤسسات من خلال جعل نسب المساهمة الشخصية منخفضة للغاية، وذلك كله بغية نشر الثقافة المقاولاتية وتعزيزها لدى الفئة الشبانية بما يخدم التنمية الشاملة.

أعمال الوكالة فيما يتعلق بترقية المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: والتي نوضحها من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (3): توزيع القروض الممنوحة من طرف ANSEJ حسب قطاع النشاط

| البيان | إلى غاية 2011 | | إلى غاية 2012 | | إلى غاية 2013 | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد | النسبة | العدد | النسبة | العدد | النسبة |
| الخدمات | 54828 | 30.44 | 73221 | 29.38 | 87766 | 30.04 |
| الزراعة | 18127 | 10.06 | 24812 | 9.95 | 32933 | 11.27 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الصناعة التقليدية | 25323 | 14.06 | 30977 | 12.43 | 35877 | 12.27 |
| الصناعة | 9028 | 5.01 | 11513 | 4.62 | 13707 | 4.70 |
| نقل المسافرين | 13910 | 7.72 | 17066 | 6.84 | 18269 | 6.25 |
| نقل البضائع | 29839 | 16.56 | 52870 | 21.22 | 56187 | 19.22 |
| النقل التبريدي | 7471 | 4.14 | 10317 | 4.14 | 12444 | 4.25 |
| البناء (BTP) | 12707 | 7.05 | 17401 | 6.98 | 21729 | 7.43 |
| الصيانة | 3735 | 2.07 | 4713 | 1.89 | 5852 | 2.01 |
| المهن الحرة | 4048 | 2.24 | 5043 | 2.02 | 6085 | 2.08 |
| الصيد | 638 | 0.35 | 750 | 0.30 | 854 | 0.30 |
| الري | 429 | 0.23 | 464 | 0.18 | 483 | 0.17 |
| المجموع | 180083 | %100 | 249147 | %100 | 292186 | %100 |

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

Bulletin d'information statistique de la PME, n°20, 22, 23, 24, Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, Algérie.

حيث يوضح الجدول التطور المتزايد للمشاريع المستفيدة لقروض من طرف الوكالة، حيث احتل قطاع الخدمات المركز الأول من حيث الدعم بنسبة متوسطة تقدر ب 29%، فقد بلغ عدد المشاريع المدعمة من قبل الصندوق فيما يخص هذا القطاع إلى غاية نهاية 2013 ما يقارب 87766 مشروع قيمت ب 268596533188دج استطاعت استحداث 209576 منصب شغل. لننتقل في المرتبة الثانية إلى قطاع نقل البضائع الذي استطاع من خلال مبلغ 144446508878دج دعم 56187 مشروع مكن من خلق 95729 منصب عمل.

3 الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC):

هي عبارة عن هيئة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 26 محرم عام 1424 ه الموافق 06 جويلية سنة 1994. تهدف بشكل أساسي إلى ترقية عملية التشغيل وإحداث أعمال ومشاريع حرة لفائدة الفئة البطالة.[1] وقد تمم وعدل هذا المرسوم بآخر تنفيذي رقم 04-01 المؤرخ في 10 ذي القعدة 1424ه الموافق ل 03 جانفي 2004، والذي جاء مركزا على عملية دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة من خلال منح قروض غير مكافأة للفئة البطالة أصحاب المشاريع المتراوحة أعمارهم ما بين 35-50 سنة.[2]

المزايا الممنوحة من طرف الصندوق: يستفيد المستثمر في إطار الصندوق من مجموعة من المزايا المالية والضريبية أبرزها المرافقة أثناء جميع مراحل المشروع ووضع مخطط الأعمال، والتدريب والتكوين في مجال تسيير المؤسسات أثناء تركيب المشروع وبعد إنشاء المؤسسة، وكذا الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة والتخفيض في التعريفات الجمركية قيد الإنشاء والإعفاء الضريبي أثناء مرحلة الاستغلال، إضافة إلى الدعم المالي لإنشاء وتوسيع النشاطات المخصصة للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر 30 -50 سنة، والذي يتباين فيه الحد الأدنى للمساهمة الشخصية بحسب التكلفة الإجمالية للمشروع كما جاء في المرسوم التنفيذي رقم 04-02، حيث تكون التركيبة التمويلية للمشروع إذا كان مبلغ الاستثمار أقل من 02 مليون دج (5% نسبة المساهمة الشخصية، و25% نسبة القرض عديم الفائدة، إضافة إلى 70% التي تمثل نسبة القرض البنكي)، أما إذا انحصر مبلغ الاستثمار ما بين 02 و 10 ملايين فإن التركيبة ستصبح (10،8% على التوالي للمناطق العادية والخاصة فيما يخص نسبة المساهمة الشخصية، و20،22% نسبة القرض عديم الفائدة، إضافة إلى

70% التي تمثل نسبة القرض البنكي). هذا ولا ننسى امتياز مالي آخر والمتمثل في تخفيض نسب الفوائد على القروض البنكية المقدمة في إطار الصندوق، حيث تعادل نسبة التخفيض 75% من المعدل المدين المطبق في البنوك والمؤسسات المالية إذا تعلق الأمر بالمشاريع الناشطة في مجالات الفلاحة والري والصيد البحري، والتي ترفع إلى 90% إذا نفذت تلك الاستثمارات في المناطق الخاصة. أما بخصوص المجالات الأخرى فقد حددت نسبة التخفيض ب 50% من المعدل المدين المطبق في البنوك، والتي ترفع إلى 75% إذا أقيمت المشاريع في المناطق الخاصة.[1] لكن مستويات الامتياز فيما يتعلق بالمساهمة الشخصية والإعانة قد تغيرت في السنوات الأخيرة، حيث أضحت في حالة مبلغ الاستثمار أقل أو يساوي 5 مليون دج (1% نسبة المساهمة الشخصية للمقاول، و29% نسبة القرض البنكي، و 70% فيما يتعلق بنسبة القرض عديم الفائدة (الإعانة)، أما إذا انحصر مبلغ الاستثمار بين 5 و10 ملايين فإنها تصبح (2% نسبة المساهمة الشخصية للمقاول، و28% نسبة القرض البنكي، و 70% فيما يتعلق بنسبة القرض عديم الفائدة (الإعانة). حيث نلاحظ من الجدول ومقارنة مع الجدول السابق وجود تخفيض كبير في نسبة المساهمة الشخصية حيث انتقلت من 5، 10% إلى 1،2%، الأمر الذي يدل على جهود الدولة الجزائرية في سبيل نشر الوعي المقاولاتي وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وبالتالي فيمكن القول بأن كل الامتيازات السالفة الذكر إنما تمثل قوة دفع للأفراد للتوجه نحو الميدان المقاولاتي وعملية إنشاء المؤسسات الخاصة.

أعمال الصندوق فيما يتعلق بترقية المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: والتي نبرزها من خلال الآتي:

الجدول رقم (4): توزيع القروض الممنوحة من طرف CNAC حسب قطاع النشاط

| البيان | سنة 2011 | | إلى غاية 2012 | | إلى غاية 2013 | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد | النسبة | العدد | النسبة | العدد | النسبة |
| الزراعة | 560 | 3.02 | 3398 | 4.58 | 5967 | 6.25 |
| الصناعة التقليدية | 403 | 2.17 | 2511 | 3.39 | 4172 | 4.37 |
| البناء (BTP) | 590 | 3.19 | 3647 | 4.92 | 5018 | 5.25 |
| الري | 19 | 0.10 | 152 | 0.21 | 201 | 0.21 |
| الصناعة | 664 | 3.59 | 4346 | 5.86 | 6195 | 6.48 |
| الصيانة | 50 | 0.27 | 406 | 0.55 | 518 | 0.54 |
| الصيد | 01 | 0.005 | 95 | 0.13 | 164 | 0.17 |
| المهن الحرة | 35 | 0.18 | 234 | 0.32 | 375 | 0.39 |
| الخدمات | 2973 | 16.07 | 13962 | 18.83 | 19144 | 20.04 |
| نقل البضائع | 10050 | 54.35 | 35662 | 48.11 | 42387 | 44.36 |
| نقل المسافرين | 3145 | 17.00 | 9717 | 13.11 | 11401 | 11.93 |
| المجموع | 18490 | %100 | 74130 | %100 | 95542 | %100 |

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

Bulletin d'information statistique de la PME, n°20, 22, 23, 24, Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, Algérie.

حيث يتضح من الجدول أعلاه تطور عدد المشاريع المدعمة في إطار الصندوق من سنة لأخرى، وهنا احتل قطاع نقل البضائع المرتبة الأولى من حيث قروض الدعم بنسبة 54.35، 48.11، 44.36 للسنوات 2011، 2012، 2013

على التوالي، ليأتي قطاع الخدمات في مرتبة لاحقة بنسبة متزايدة كل سنة لتصل في نهاية سنة 2013م إلى 20.04%. الأمر الذي يؤكد أيضا الجهود الكبيرة المبذولة من قبل الدولة في سبيل ترقية الوعي المقاولاتي والتي وإن كانت لا تتناسب والنتائج المحققة إلا أنها تبرز توجه الحكومة الحقيقي نحو ذلك.

4 الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):

هي عبارة عن هيئة ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 مؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424 الموافق 22 يناير سنة 2004، والتي تعتبر تكملة للوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية (ADS) المنشأة عام 1996م، والتي تهدف أساسا إلى دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة وترقية ثقافة المقاولاتية في الجزائر. حيث يوجه القرض الممنوح إلى المقيمين منعدمي الدخل أو أصحاب الدخل الضعيف بغية استعماله في استحداث الأنشطة المنتجة.[1]

المزايا الممنوحة من طرف الوكالة: تتولى الوكالة إدارة جهاز القرض المصغر ومرافقة المشروعات الصغيرة التي يستوفي أصحابها الشروط المحددة، حيث تستفيد المشروعات المؤهلة المستوفية للشروط المذكورة سابقا من مختلف المزايا المحددة من قبل التنظيم والتي نوضحها كما يلي:

المزايا المالية: والتي حددها المرسوم الرئاسي رقم 04-13 أساسا في القرض الممنوح الذي يوجه إما لشراء المادة الأولية، وهنا يقدم القرض دون مساهمة من المقاول طالب القرض المصغر (تمويل 100%). أو يوجه لشراء العتاد والتجهيزات الصغيرة والذي يكون في إطار صيغة التمويل الثلاثي (مساهمة شخصية، قرض بنكي، قرض الوكالة)، وفيما يلي نبرز أهم مزايا الاستثمار في إطار هذه الوكالة:

بالنسبة للمساهمات الشخصية الواجب تقديمها بغية الاستفادة من دعم الوكالة، فقد حددت مستوياتها ب 5% من التكلفة الاجمالية للمشروع إذا تعلق الأمر بعمليات شراء العتاد الصغير أو المواد الأولية الضرورية لانطلاق النشاط؛ و3% من التكلفة الاجمالية إذا زاد عن السابق امتلاك المستثمر لشهادة، أو قيام المشروع في منطقة خاصة كمنطقة الجنوب أو الهضاب العليا؛ و10% من التكلفة الاجمالية للمشروع إذا تعلق الأمر بشراء مواد أولية لمشروع لا تفوق قيمته 30 ألف دينار [1]أما بالنسبة للقروض عديمة الفائدة، فقد قررت الوكالة منحها للمشاريع الاستثمارية التي تفوق قيمتها 100ألف دينار جزائري بحيث يخصص في هذه الحالة لتكملة حصة المساهمة الشخصية، كما يمكن أن يخصص القرض عديم الفائدة لتمويل عمليات شراء المواد الأولية التي لا تتجاوز قيمتها الإجمالية 30 ألف دينار. وفيما يتعلق بالمستويات القصوى المحددة لهذه القروض فقد حددت نسبة 25% من التكلفة الإجمالية للمشروع المرتبط بشراء العتاد الصغير أو المواد الأولية اللازمة لانطلاق النشاط، شريطة أن تتجاوز القيمة 100 ألف دينار جزائري وألا تتعدى 400 ألف دينار. كما قد ترفع النسبة إلى 27% إذا كان المستثمر حائزا على شهادة، أو قيام مشروعه في منطقة خاصة كمنطقة الجنوب أو الهضاب العليا؛ و90% من التكلفة الإجمالية بالنسبة لعمليات شراء المواد الأولية التي لا تتجاوز قيمتها 30ألف دينار. وإذا تعلق الأمر بالقروض البنكية الممنوحة من قبل القطاع البنكي، فقد حددت الوكالة قيمتها أو مستوياتها ب 95% من التكلفة الإجمالية للمشروع إذا انحصرت هذه التكلفة بين 50 ألف دينار و100 ألف دينار. وقد ترفع هذه النسبة إلى 97% إذا كان المستفيد حائزا على شهادة أو مقيما للمشروع في منطقة خاصة؛ و70% من التكلفة الإجمالية للمشروع إذا تعلق الأمر بنشاط تنحصر قيمته بين 100 و400 ألف دينار جزائري. هذا ولا ننسى امتياز تخفيض نسب الفوائد على

القروض البنكية السالفة الذكر، في إطار القرض المصغر، حيث تعادل نسبة التخفيض 80% من المعدل المدين المطبق في البنوك والمؤسسات المالية، وقد يرفع إلى 90% إذا تعلق الأمر بالنشاط في المناطق الخاصة.(2)

هذه المستويات والنسب كما جاءت في المرسوم التنفيذي الذي أنشأت بموجبه الوكالة، لكن وبغية تشجيع الأفراد على الأعمال الحرة عمدت الحكومة إلى تخفيض نسب المساهمة الشخصية لتسهيل العملية على المقاول، حيث أضحت عمليات شراء المواد الأولية بالنسبة لكل أصناف المقاولين بمبلغ لا يتجاوز 100000دج تدعم كليا من قبل الوكالة بينما المشاريع التي لا تتجاوز 1000000دج تدعم بنسبة 29% كسلفة من الوكالة، و70% كقرض بنكي، لتبقى نسبة المساهمة الشخصية 1%.(3)

المزايا الجبائية: تستفيد الاستثمارات المحققة من طرف المستثمرين المؤهلين للاستفادة من جهاز القرض المصغر من جملة مزايا أبرزها الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة لإقتناءات السلع والخدمات المنتجة محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز استثمار، والإعفاء الكلي من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح و الرسم على النشاط المهني لمدة ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ بدء النشاط عندما تقوم هذه النشاطات في مناطق يجب ترقيتها، وكذا الإعفاء من جميع حقوق التسجيل فيها يخص العقود التأسيسية للشركات المنشأة من طرف المستثمرين المؤهلين للاستفادة من إعانة الصندوق. (4)

أعمال الوكالة فيما يتعلق بترقية المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: والتي نبرزها من خلال الآتي:

الجدول رقم (5): توزيع القروض الممنوحة من طرف ANGEM حسب قطاع النشاط

| قطاع الأنشطة | سنة 2011 | | سنة 2012 | | سنة 2013 | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد | النسبة | العدد | النسبة | العدد | النسبة |
| الزراعة | 54119 | 17.76 | 76291 | 16.89 | 89232 | 15.87 |
| الصناعة الصغيرة | 97836 | 32.11 | 157184 | 34.81 | 210041 | 37.35 |
| البناء والأشغال العمومية | 20573 | 6.75 | 36658 | 8.12 | 47896 | 8.52 |
| الخدمات | 65703 | 21.57 | 95256 | 21.09 | 117065 | 20.82 |
| الصناعة التقليدية | 66440 | 21.81 | 86158 | 19.08 | 97662 | 17.37 |
| التجارة | / | / | 61 | 0.01 | 298 | 0.05 |
| المجموع | 304671 | %100 | 451608 | %100 | 504962 | %100 |

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

Bulletin d'information statistique de la PME, n°20, 22, 23, Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, Algérie.

حيث يتضح من الجدول أعلاه تطور أعداد المشاريع المدعمة من قبل الوكالة من سنة لأخرى، وأن القطاع المستحوذ على حصة الأسد هو قطاع الصناعة الصغيرة بنسبة متوسطة تقارب 35% وذلك في إطار استراتيجية الدولة المدعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ليأتي قطاع الخدمات في المرتبة الثانية بنسبة تقرب 21% ثم قطاع الصناعة التقليدية. كما يلاحظ أيضا بروز قطاع جديد في سنة 2012 ألا وهو قطاع التجارة والذي عرف تطورا طفيفا حتى نهاية سنة 2013.

الشكل رقم (1): توزيع القروض الممنوحة من طرف ANGEM حسب قطاع النشاط (إلى غاية 2015)

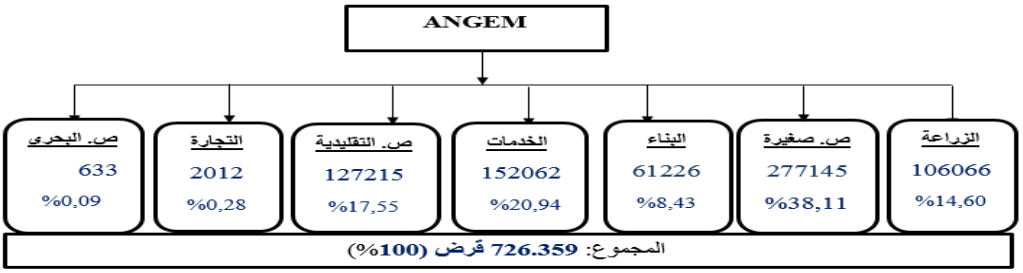


المصدر: http://www.angem.dz، (2016/04/23).

كما يؤكد الشكل أعلاه ما تم ذكره سابقا، حيث كان النصيب الأكبر لقطاع الصناعات الصغيرة لسنة 2015م (تراكمي) بنسبة 38.11 %، الأمر الذي يظهر جليا توجه الدولة الحقيقي نحو تطوير ومرافقة ودعم هذا الصنف من المؤسسات، ومحاولة خلق الدافعية للشباب نحو الأعمال الحرة. كما نلاحظ أيضا ظهور قطاع جديد استفاد من دعم الوكالة بنسبة بسيطة قدرت ب 0.09% ألا وهو قطاع الصيد البحري، ليبلغ عدد المشاريع المدعمة من قبل الوكالة 726359 مشروع.

5 صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR):

صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423ه الموافق ل 11 نوفمبر 2002م تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية. غايته الرئيسة ضمان القروض اللازمة لاستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1] هذا وقد انطلق الصندوق في النشاط بصورة رسمية في 14 مارس 2004. حيث يهدف صندوق FGAR في إطار دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات المجدية، وذلك من خلال منح الضمان لهذه المؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك، إضافة إلى خلق روح وتوجه مقاولاتي لدى الأفراد أصحاب الأفكار الاستثمارية من خلال الدعم المالي الممنوح من طرفه.[2]

أعمال الصندوق في إطار ترقية المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: والتي نحاول إيجازها من خلال الآتي:

- ✓ عام 2011م: عمد صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ أفريل 2004م إلى غاية ديسمبر 2011 إلى ضمان 284 مشروع لمؤسسات صغيرة ومتوسطة فيما يخص النشأة بقيمة إجمالية تقدر ب 5.08 مليار دينار، و308 مشروع آخر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بالتوسيع بمبلغ 9.33 مليار دينار.
- ✓ عام 2012: قام الصندوق خلال سنة 2012 بدعم إنشاء 79 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بمبلغ قدر ب 1.705 مليار دينار، ودعم عملية توسيع 129 مؤسسة من نفس الصنف بمبلغ 3.896 مليار دينار. لينتقل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدعمة منذ أفريل 2004م إلى غاية ديسمبر 2012م إلى 363 مؤسسة صغيرة ومتوسطة فيما يخص الإنشاء و437 مؤسسة فيما يتعلق بالتوسيع.
- ✓ عام 2013: دعم الصندوق خلال هذه الفترة 90 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بالنسبة لعملية الإنشاء بقيمة 1.731 مليار دينار، وكذا 145 مؤسسة بالنسبة للتوسيع بقيمة 5.558 مليار دينار، ليصبح عدد المؤسسات المدعمة من

قبل منذ 2004 إلى غاية ديسمبر 2013م، 453 مؤسسة صغيرة ومتوسطة إذا تعلق الأمر بالإنشاء و582 مؤسسة للتوسيع.

- ✓ السداسي الأول من 2014: دعم الصندوق ما يقارب 1110 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بضمانات مالية منذ نشأته سنة 2004 وإلى غاية نهاية الثلاثي الأول من 2014، بقيمة مالية تقدر ب 29 مليار دج، استطاعت من خلالها استحداث 45666 منصب عمل.[3]

6 صندوق ضمان قرض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI-PME):

عبارة عن شركة ذات أسهم تم إنشاؤها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المؤرخ في 29 صفر 1425ه، الموافق ل 19 أفريل 2004. يهدف الصندوق إلى ضمان القروض البنكية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بتمويل الاستثمارات المنتجة للسلع والخدمات المرتبطة بإنشاء تجهيزات المؤسسة، توسيعها أو تجديدها.[4]

أعمال الصندوق في إطار ترقية المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الجدول رقم (6): تطور الوضع العام للضمانات الممنوحة من قبل CGCI-PME حسب قطاع النشاط

| قطاع النشاط | 2010 | | 2011 | | 2012 | | 2013/12 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | عدد الملفات | ٪ | عدد الملفات | ٪ | عدد الملفات | ٪ | عدد الملفات | ٪ |
| البناء (BTP) | 182 | 35 | 283 | 34 | 195 | 31 | 191 | 31 |
| النقل | 165 | 31 | 244 | 29 | 164 | 26 | 128 | 21 |
| الصناعة | 136 | 26 | 243 | 29 | 203 | 33 | 211 | 34 |
| الصحة | 16 | 03 | 31 | 04 | 31 | 05 | 42 | 07 |
| الخدمات | 25 | 05 | 34 | 04 | 30 | 05 | 48 | 08 |
| المجموع | 524 | 100 | 836 | 100 | 623 | 100 | 621 | 100 |

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

Bulletin d'information statistique de la PME, n°18,20, 22, 23, 24, Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, Algérie.

يتضح من الجدول أعلاه أن التركيز خلال السنتين 2010 و2011م كان منصبا على ثلاثة قطاعات رئيسية هي البناء والأشغال العمومية، النقل والصناعة، حيث احتلت هذه القطاعات ما نسبته 92٪ من إجمالي المشاريع المضمونة للسنتين. في حين تحول ترتيب القطاعات خلال سنة 2012 و2013م ليصبح التركيز منصبا على نفس القطاعات انطلاقا من الصناعة، البناء والأشغال العمومية ثم النقل، لتحتل هذه القطاعات نسبة 90٪ من الإجمالي خلال سنة 2012م و86٪ خلال سنة 2013م. أما من الناحية المالية (قيمة الضمانات) فإن قطاع الصناعة يحتل الصدارة بنسبة متزايدة تقدر ب 47، 53، 55، 56٪ للسنوات 2010، 2011، 2012، 2013 على التوالي.

7 مشاتل المؤسسات:

مشاتل المؤسسات عبارة عن هياكل عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أنشأت من طرف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 24 ذي الحجة من سنة 1423ه الموافق ل 25 فيفري 2003م، هدفها الرئيسي تشجيع بروز المشاريع الإبداعية، منح الدعم والمرافقة للمقاولين أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وفي هذا الصدد قد تأتي المشاتل شكل محضنة وهي هيكل دعم متكفل

بحاملي المشاريع الناشطة في مجال الخدمات، أو ورشة الربط والمتمثلة في هيكل دعم متكفل بحاملي المشاريع الناشطة في الصناعات الصغيرة والمهن الحرفية،أو نزل المؤسسات وهي هيكل دعم متكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى مجال البحث[1].

أعمال المشاتل فيما يتعلق بترقية المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: والتي نوجزها من خلال ما يلي:

الجدول رقم (7): تعداد المشاريع المستضافة على مستوى مشاتل المؤسسات (2011-2013)

| مشاتل المؤسسات | المشاريع المستضافة | | | المؤسسات المنشأة | | | مناصب العمل المنشأة | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2011 | 2012 | 2013 | 2011 | 2012 | 2013 | 2011 | 2012 | 2013 |
| عنابة | 09 | 08 | 08 | 09 | 08 | 08 | 25 | 32 | 26 |
| وهران | 13 | 09 | 10 | 04 | 08 | 10 | 28 | 32 | 32 |
| غرداية | 09 | 03 | 11 | 04 | 03 | 11 | 15 | 19 | 41 |
| برج بوعريريج | 02 | 09 | 08 | 02 | 09 | 08 | / | 280 | 276 |
| المجموع | 33 | 29 | 37 | 19 | 28 | 37 | 68 | 363 | 375 |

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

Bulletin d'information statistique de la PME, n°20, 22, 23, 24, Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, Algérie.

حيث يتضح لنا من الجدول أعلاه تطورا نسبيا في المشاريع المحتضنة من قبل المشاتل، حيث توضح الإحصائيات المجمعة في هذا الخصوص بأن المشاتل النشطة استطاعت إلى غاية سنة 2013م استقبال 37 مشروعا استثماريا تم عن طريقة إنشاء 37 مؤسسة تمكنت من خلق 375 منصب عمل. كما لوحظ أن مشتلة غرداية تعد الأكثر استقبالا للمشاريع، فقد سجل خلال سنة 2013م، 11 مشروعا مستضافا تحولت كليا إلى مؤسسات منشأة توفر 41 منصب عمل. هذا ونلاحظ وبشكل جلي قدرة مشتلة برج بوعريريج من خلال استضافة 08 مشاريع لنفس الفترة الزمنية، تم إنشاء 08 مؤسسات في مقابلها تمكنت من استحداث 276 منصب عمل. الأمر الذي يدل على نشاط هذه المشاتل نوعا ما فيما يخص ترقية عملية إنشاء المؤسسات لما لها من آثار تنموية كبيرة على الاقتصاد الوطني. هذا وينبغي الإشارة أن أنشطة المشاريع المستقبلة من طرف المشاتل الأربعة تنوعت بين قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الخدمات، الأغذية، والبصريات الليفية ونظام تحديد المواقع (GPS)، إنتاج اللافتات، والطاقة الشمسية وتطبيقاتها.

8 مراكز التسهيل:

مراكز التسهيل هي عبارة عن هيئات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تم إنشاؤها من قبل وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 24 ذي الحجة من سنة 1423ه الموافق ل 25 فيفري 2003م، تتمحور غايتها الرئيسة حول دعم ومرافقة وتوجيه المقاولين وحاملي المشاريع لإنشاء مؤسساتهم الصغيرة والمتوسطة.[1] حيث توفر هذه المراكز بغية مرافقة المؤسسات في ميدان التطور التكنولوجي الاستشارة التكنولوجية المسبقة للمقاولين من خلال توفير خبراء لدراسة العقبات التقنية المتعلقة بالدعم التكنولوجي والمساعدة على الابتكار والابداع وتحويل التكنولوجيا عن طريق التغطية للنفقات، وذلك مع مخابر البحث والتطوير بغية تنمية هذه المشاريع المبتكرة. [2]

أعمال المراكز فيما يتعلق بترقية المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: والتي نوجزها من خلال ما يلي:

**دور المرافقة المقاولاتية في تعزيز روح المقاولاتية وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**

الجدول رقم (8): إنجازات مراكز التسهيل الناشطة في الجزائر (2011-2012)

| مراكز التسهيل | المشاريع المستقبلة | | المشاريع المرافقة | | خطط العمل المنجزة | | المؤسسات المنشأة | | مناصب العمل المستحدثة | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2011 | 2012 | 2011 | 2012 | 2011 | 2012 | 2011 | 2012 | 2011 | 2012 |
| تيبازة | 365 | 452 | 71 | 142 | 12 | 46 | / | 24 | / | 90 |
| وهران | 1150 | 1155 | 300 | 455 | 30 | 47 | 40 | 301 | 110 | 494 |
| أدرار | 56 | 107 | 11 | 58 | 02 | 29 | / | 22 | / | 67 |
| برج بوعريريج | 575 | 569 | 249 | 448 | 10 | 16 | 48 | 59 | 192 | 394 |
| إليزي | 71 | 328 | 52 | 174 | 18 | 22 | 14 | 13 | 16 | 220 |
| جيجل | 231 | 427 | 06 | 368 | 02 | 03 | 04 | 34 | 32 | 125 |
| تمنراست | 17 | 65 | 05 | 39 | / | / | / | 12 | / | 31 |
| نعامة | 160 | 484 | 20 | 244 | / | 02 | / | 84 | / | 31 |
| تندوف | 50 | 242 | 10 | 36 | 02 | 22 | 03 | 11 | 10 | 56 |
| الجلفة | 46 | 236 | 18 | 29 | / | 02 | / | 02 | / | 75 |
| سيدي بلعباس | / | 75 | / | 59 | / | 53 | / | 25 | / | 142 |
| البليدة | / | 40 | / | / | / | / | / | / | / | / |
| المجموع | 2721 | 4180 | 742 | 2052 | 76 | 242 | 109 | 587 | 360 | 1544 |

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

Bulletin d'information statistique de la PME, n°20, 22, 23, Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement, Algérie.

حيث نلاحظ من الجدول أعلاه تطورا جليا في عدد المشاريع المستقبلة، والمرافقة، وخطط الأعمال المنجزة والمؤسسات المنشأة والمناصب العمل المستحدثة من قبل مراكز التسهيل الاثنتا عشر (12)، حيث زاد عدد حاملي المشاريع سنة 2012م بنسبة 54% عن السنة السابقة، إضافة إلى تطور عدد المشاريع المرافقة بنسبة 177% عن سنة 2011م، أما فيما يخص خطط العمل المنجزة فقد فاقت سنة 2011م بثلاثة أضعاف، كما تم إنشاء 587 مؤسسة مثلت 28.6% من عدد المشاريع المرافقة والتي استطاعت خلق 1544 منصب عمل. بيد أن مركز تسهيل ولاية وهران يعد الأكثر نشاطا حيث استطاع سنة 2012م استقبال ما نسبته 27.63% من مجمل حاملي المشاريع ومرافقة 22.17% من الإجمالي. هذا وقد حققت هذه المراكز خلال السداسي الأول من سنة 2013م، ما يقارب 2063 حاملا لمشروع زار المراكز بمعدل زيادة قدره 12.85% عن نفس الفترة من السنة الماضية، كما تمت مرافقة 1132 مشروع وإنجاز 153 مخطط عمل، إضافة إلى إنشاء 291 مؤسسة جديدة استطاعت استحداث 1719 منصب شغل.

الخاتمة:

مع التطورات الكبيرة الحاصلة في الاقتصاد الجزائري وتحوله نحو اقتصاد السوق، برز القطاع الخاص المحلي والأجنبي والذي يتسم بضعف خبرته، إضافة إلى عدم الاستقرار المخيم على الظروف الاقتصادية والتشريعية، الأمر الذي استدعى تدخل الحكومة الجزائرية من خلال إنشاء أجهزة المرافقة الهادفة إلى تقديم اللازم من الدعم المالي والاستشاري للمقاولين أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تقديم الخدمات الضرورية التي يحتاجها المقاول والمؤسسة المراد إنشائها و تجسيد فكرة مشروعه على أرض الواقع، إضافة إلى تعزيز الروح المقاولاتية لدى الأفراد وتشجيعهم نحو إنشاء هذا الصنف الهام من المؤسسات. وفي هذا الصدد يمكن الخروج بمجموعة من النتائج نلخص أبرزها في النقاط التالية:

- تأخذ المرافقة المقاولاتية عدة أشكال، فقد أدى تزايد اهتمام الحكومة الجزائرية في الآونة الأخيرة بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تعدد أشكال هذه المرافقة؛
- الهدف المحوري لأسلوب المرافقة المقاولاتية هو التخفيف من حدة العراقيل التي تصادف المقاولين وبالأخص في بداية إنشاء المؤسسة؛
- إن ارتفاع حدة الاهتمام بالمرافقة المقاولاتية من قبل الجزائر أدى إلى ظهور آليات أكثر حداثة وتطورا في هذا الميدان، ويأتي على رأسها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة وفي درجة ثالثة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وتبرز حصيلة نتائج هذه الآلية في توجه الشباب الجزائري نحو ميدان ريادة الأعمال وخلق روح مقاولاتية تجلت بشكل رئيس من خلال تطور عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، نظرا للدعم الكبير الممنوح من طرف هذه الوكالات و المتمثل في قروض بدون فوائد لمختلف مشاريع المقاولات، وتخفيض نسبة الفوائد المستحقة على القروض الممنوحة من طرف البنوك، بالإضافة إلى مختلف الامتيازات الضريبية و الجبائية؛
- على الرغم من المهام الجيدة التي تقوم بها وكالات المرافقة في الجزائر، بيد أنه غالبية تركيزها كان على مهمة تقديم الخدمات المادية من إعفاءات جبائية وشبه جبائية، ومنح إعانات مالية في شكل قروض مخفضة أو عديمة الفائدة، ويأتي في مرتبة أخيرة تقديم الاستشارات والنصائح لأصحاب المشاريع الجديدة، وهو ما قد يجعل تلك الآليات تفتقد لنوع من الفعالية.

التوصيات: على ضوء النتائج السابقة توصي الدراسة بالآتي:

- من أجل قيام وكالات المرافقة بلعب دورًا متكاملاً في مجال مرافقة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ينبغي أن تقوم بإعداد دراسات حول مختلف القطاعات ومدى جاذبيتها مما يسمح بإعداد دراسة دقيقة للسوق ولشدة المنافسة، وذلك أخذاً بعين الاعتبار منافسة القطاع غير الرسمي، وهذا من شأنه أن يرفع من حظوظ المنشئين في الحصول على قروض من المؤسسات المالية، وأيضا من معدل بقاء ونمو؛
- تكثيف تنظيم الصالونات والمعارض الجهوية والوطنية وحتى الدولية ومحاولة إشراك أكبر عدد ممكن من المنشئين فيها، وذلك بهدف التعريف أكثر بأسلوب المرافقة المقاولاتية بالمؤسسات الصغيرة التي أنشئت بدعم من طرف هيئات المرافقة المقاولاتية؛
- إعطاء الأهمية اللازمة للدعم المعنوي المقدم من طرف هيئات المرافقة على شاكلة تقديم النصائح والإرشادات والتوجيهات والبيانات والمعلومات الضرورية للمقاول؛
- العمل على إمضاء اتفاقيات بين هيئات المرافقة المقاولاتية وإدارة الجامعات لتجسيد أفكار ومشاريع الطلبة الراغبين في التوجه نحو ميدان ريادة الأعمال على أرض الواقع.

المراجع والمصادر:

(1): Catherine LEGER JARNIOU, (2005), Quel accompagnement pour les créateurs qui ne souhaite pas se faire aider, 4éme congrès de l'académie de l'entrepreneuriat " l'accompagnement en situation entrepreneuriale : Pertinence et cohérence ? ", 24-25 Novembre, palais des congrès, paris.

(2): Mael PAUL, (2009), L'accompagnement dans le champ professionnel, Revue internationale de recherche en éducation et foramation des adultes, l'Harmattan, Paris, N° 29, p : 13.

(3) : Catherine LEGER JARNIOU, (2008), Accompagnement des créateurs d'entreprise : regard créatique et propositions, Entrepreneuriat et accompagnement, Outils Action et Pratiques Nouveaux, ouvrage collectif dirigé par Kizaba GORDEFROY, l'Harmattan, paris, p : 75.
(4): Christian MARBACH, (2003), L'appui à la création de PME, Point de vue du créateur, Regard sur les PME, Agence des PME, 1ére édition, N° 02, OSEO, Paris, p : 43.
(1) : Catherine LEGER JARNIOU, Accompagnement des créateurs d'entreprise, Op.Cit, p :73.
(2): Patrick GIANFALDONI, Nadine RICEHEZ-BATTESTIR, (2002), Réseaux d'accompagnement et de financement à la création de très petites entreprises, Marseille, p : 03.
(3): André SIGONNEY, La PME et son financement, (1994), Les éditions d'Organisation, Paris, p : 59.
(4) : UN-ECE Operational Activities, (1999), Promotion and sustaining business incubators for the development of SMEs, Geneva, p: 04.
(5): Jean Pierre BARBIER et all, Comment créer, soutenir et promouvoir une pépinière d'entreprise, Les conférence du salon des maires et des collectivité locales- conférence -01-, Paris, 12/11/2002, p : 02.
(6): http:// www.crealy.com/page15.html
(1): http://créationentrprise.free.fr/domicialiation.htm
(2): UN-ECE Operational Activities, (1999), Entrepreneurial NGOs and their role in entrepreneurship development, Seoul, p :02.
(3): C BUSSENAULT, M PRETER, (1991), Organisation et gestion de l'entreprise, Vuibert, Paris, p: 99.
(4): Naila ELYES, La Franchise, PME Magasine d'Algérie, EURL M&M, N°26, 15/01/2005 à 15/02/2005 ،p :10.
(5): Marjorie BETHENCOURT, (2001), Entreprendre en franchise, Dunod, Paris, p : 31 .
(6): Nadine .H, La franchise, obstacle du transfert des Royalties, Partenaires, Le mensuel du chambre Française de commerce et de l'industrie en Algérie, N° 34, Mars 2003, p : 01.

(7) : المادة 01، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 55، 26 سبتمبر 2001، ص: 08.
(1): Ministère des finances, dispositif de l'agence nationale de développement de l'investissement (ANDI).
(1) : المادتين 1و4 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، 11 سبتمبر 1996م، ص: 12.
(2) : المرسوم التنفيذي رقم 90-143، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 21، 23 ماي 1990.
(3) : http://www.elmouwatin.dz/spip.php?page=imprimer&id_article=6658، 2016/05/20.
(1) : المادة 13، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 35، 7 جويلية 2013، ص: 14.
(1) : المادة 01، المرسوم التنفيذي رقم 94-188، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 44، 7 جويلية 1994، ص: 06.
(2) : المادة 01، المرسوم التنفيذي رقم 04-02، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 03، 11 جانفي 2004، ص: 06.
(1) : المادة 13، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 03، 11 جانفي 2004، ص: 07.
(1) : المادتين 01و03، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 06، 25 جانفي 2004، ص: 08.
(1) : المادة 03، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 06، 25 جانفي 2004، ص: 13.
(2) : المادة 13،12،11، مرجع نقسه، ص: 14.
(3): http://www.angem.dz. (2016/04/23)
(4) : http://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/vos-avantages-fiscaux-ar ، (2016/04/20).
(1) : المادتين 03،01،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، 13 نوفمبر 2002، ص: 13.
(2): http://www.fgar.dz , (22/04/2016).
(3): http://www.ennaharonline.com, (26/04/2016).
(4) : المادتين 02،04، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، 28 أفريل 2004، ص: 31.
(1) : المادة 02، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 13، 26 فيفري 2003، ص: 14.
(1) : المادتين 02،01، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 13، 26 فيفري 2003، ص: 18.
(2) : المادة 05، المرسوم التنفيذي رقم 03-79، نفس المرجع، ص: 19.